مداخلة شفهية

المائدة المستديرة بين المحكمة الجنائية الدولية والمنظمات غير الحكومية

لاهاي، يونيو 2025

السيدات والسادة،

أنا نور خليفة، مسؤولة التواصل والاتصال في منظمة رصد الجرائم في ليبيا.

أتحدث إليكم اليوم انطلاقًا من عملنا الميداني اليومي على مدار أكثر من ست سنوات في رصد وتوثيق انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ليبيا.

للأسف، ما تزال الجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية تُرتكب بشكل ممنهج ومتكرر. القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، والإخفاء القسري، والاعتقال التعسفي لا تزال نمطًا سائدًا، وغالبًا ما تُرتكب من قبل نفس الأطراف.

الفئات الأكثر ضعفًا من مهاجرين وطالبي لجوء ونساء وأطفال ما تزال تتحمّل وطأة هذه الجرائم في ظل غياب تام للمساءلة والمحاسبة.

فقط في عام 2024، وثقنا في تقريرنا السنوي 139 حالة اعتقال تعسفي، أكثر من نصفهم تعرضوا للاختفاء القسري. كما استمرت الهجمات الممنهجة ضد المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، مما دفع غالبيتها إلى العمل من المنفى.

إننا، في منظمة رصد، نُقدّر الدور الحيوي الذي تضطلع به المحكمة في ليبيا، لكننا نواجه واقعًا مخيبًا للآمال: فلم تُنفّذ أوامر التوقيف بسبب امتناع السلطات في ليبيا عن التعاون الجاد، بما في ذلك الجهات القضائية التي تفتقر إلى الإرادة والقدرة على إجراء ملاحقات فعالة.

لقد ظلّ التعاون مع المحكمة محصورًا طيلة السنوات الماضية في التصريحات الإعلامية والمؤتمرات الصحفية، دون أن يُترجم إلى خطوات ملموسة على مستوى تسليم المطلوبين أو تسهيل عمل المحكمة. بل إن السلطات في ليبيا كثيرًا ما ماطلت، وقيّدت أو عرقلت الزيارات الميدانية لفرق المحكمة، الأمر الذي أثّر بشكل مباشر على قدرة المحكمة على تنفيذ ولايتها في ليبيا.

وفي المقابل، لم تُصدر المحكمة حتى اليوم أوامر توقيف جديدة بحق المسؤولين رفيعي المستوى. إن حصر الإجراءات في الدائرة الأدنى من المسؤولين يعمّق فجوة العدالة، ويُضعف الأثر الرادع، ويفاقم الإفلات من العقاب، ويوجّه رسائل مقلقة إلى الضحايا والمجتمعات المتضررة في ليبيا حول جدية مسار العدالة الدولية.

وفي هذا السياق، نعرب عن بالغ قلقنا إزاء خارطة الطريق التي أعلنها مكتب المدعي العام بشأن إنهاء التحقيقات في ليبيا بحلول عام 2025.

إن إنهاء التحقيقات دون تحقيق تقدم حقيقي في المحاسبة، ودون تقديم الجناة الرئيسيين إلى العدالة، سيُعد بمثابة انتكاسة خطيرة لجهود العدالة الدولية، وخذلانًا للضحايا وعائلاتهم الذين لا يملكون أي مسار آخر فعال للإنصاف.

لابد ان نذكّركم هنا بحادثة أسامة نجيم، أحد الأفراد المطلوبين للمحكمة، والذي تم توقيفه مؤخرًا في إيطاليا ثم أُفرج عنه دون تسليمه، بعد مطالبة رسمية من النائب العام الليبي.

هذه الحادثة لا تسلط الضوء على هشاشة آليات التعاون حتى داخل الدول الأطراف في نظام روما الأساسي فقط، بل تضرب مبدأ التكامل مع القضاء الليبي الذي تستند إليه المحكمة، وتُقوّض ثقة الضحايا في جدية نظام العدالة الدولية برمّته.

ولا يمكن في هذا السياق تجاهل الإشكاليات في النظام القانوني الليبي، الذي لا يتضمن تعريفات للجرائم الدولية، ولا يمتلك القدرة المؤسسية ولا الضمانات الضرورية لمحاكمات نزيهة. كثير من القوانين والإجراءات القائمة تتعارض بوضوح مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ما يجعل التذرّع بمبدأ "التكامل" غير قابل للتطبيق الفعلي في السياق الليبي، بل ويوفر مخرجًا قانونيًا للجناة للتهرّب من العدالة الدولية.

وبناءً على ما سبق، نوجّه إلى المحكمة التوصيات التالية:

- أولاً، ندعو مكتب المدعي العام إلى مواصلة التحقيقات دون الارتباط بجداول زمنية مُسبقة، وإلى ربط أي قرار بإغلاق ملف ليبيا بتحقيق نتائج ملموسة، تشمل تنفيذ أوامر التوقيف القائمة، والمباشرة في إجراءات محاسبة حقيقية.
- ثانيًا، نحث المحكمة على إصدار أوامر توقيف إضافية بحق مسؤولين رفيعي المستوى يُشتبه في تورطهم في ارتكاب أو الأمر بارتكاب جرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة.
- ثالثًا، ندعو المحكمة إلى إعادة النظر في تفسير وتطبيق مبدأ التكامل في السياق الليبي، في ضوء غياب الإرادة السياسية والقدرة المؤسسية لدى السلطات في ليبيا.
- رابعًا، نطالب المحكمة باستخدام كافة الوسائل المتاحة للضغط على السلطات في ليبيا من أجل تسليم جميع الأشخاص الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف، دون تأخير أو مماطلة.

السيدات والسادة،

إن ضحايا الجرائم الدولية في ليبيا يتحدثون إلينا كل يوم، وما زالوا يرون في المحكمة الجنائية الدولية الأمل الأخير لتحقيق العدالة.

نُقدّر جهود المحكمة، وندعو إلى مراجعة صادقة للمسار في ليبيا، تستند إلى حق الضحايا في العدالة، لا إلى الاعتبارات السياسية أو القيود الإجرائية.

شكرًا لكم،